شكر كل من ساهم في دعمه لتحقيق أهدافه السامية

الهندي: مساعدات «إعانة المرضى» تقدم للمحتاجين دون النظر إلى دينهم أو جنسيتهم

خالد الهندي

أكد مدير اللجنة الخارجية بجمعية صندوق إعانة المرضى خالد الهندي حرص الصندوق على خدمة المرضى ونشر الوعي الصحي بين مختلف شرائح الجمهور بالوسائل المتاحة، مشيرا إلى ان الصندوق يسعى لتكريس تواجده من خلال الدعم الطبي للحالات الإنسانية المحتاجة فضلا عن دوره التوعوي الصحي في مختلف الفعاليات الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الأهلية والرسمية.

وأشاد الهندي بالاستجابة التي تبديها الكثير من المؤسسات والهيئات والأفراد مع المشاريع الطبية التي تقدمها الجمعية بجانب الحملات التوعوية التي يقيمها الصندوق على مدار العام، مشيرا إلى ان الصندوق يعتزم تكثيف أعماله الخدمية لصالح المرضى في شهر رمضان المبارك لا سيما النازحين من ابناء الشعب السوري في العديد من الدول المجاورة.

وبين الهندي أن الصندوق وضع خطة خدمية تتضمن توفير الأدوية للحالات المرضية غير القادرة على شراء الأدوية خاصة الأمراض التي تتطلب أدويتها أثمانا باهظة كعلاج مرض الكبد الوبائي وامراض السرطان ومرض التصلب المنتشر وأمراض القلب وغيرها، بالإضافة الى توفير العديد من الأجهزة التعويضية للمرضى الذين يعانون الصمم او ضعف الابصار بالإضافة إلى الاستشارات الطبية التي يحتاجها عموم المواطنين والمقيمين.

وأوضح الهندي ان الصندوق كونه أول مؤسسة طبية خيرية تأسست في الكويت في يوليو من عام 1979م على يد مجموعة من الأطباء الكويتيين، وكان ذلك في شهر رمضان المبارك عام 1399هـ فانه يقوم على إعانة المرضى المحتاجين بغض النظر عن جنسياتهم أو دينهم، مشيرا إلى أن الصندوق يقوم بدعم من أهل الخير وأصحاب الأيادي البيضاء من المواطنين والمقيمين، ويقيم بعض المشاريع الطبية بناء على رغبة المتبرعين في الخارج وخاصة الاماكن التي بها كوارث طبيعية

ودعا الى استمرار دعم الصندوق ليؤدي رسالته في نشر الوعي الصحي وإغاثة المنكوبين من جراء الكوارث الطبيعية والحروب وتخفيف آلام المرضى بتوفير الأدوية المناسبة لهم ومساندتهم في ظروفهم الإنسانية الصعبة.

وشكر الهندي كل من يساهم في دعم المشاريع الإنسانية والطبية الخيرية التي يقدمها الصندوق على الصعيدين المحلي والدولي ومؤازرته في تحقيق أهدافه الإنسانية السامية من مد يد العون والمساعدة للفقراء والمرضى المحتاجين.

أكد أن لديهم حالات كثيرة بحاجة لفزعة المتبرعين

مندني: ساعدنا 80 حالة من السجناء والمطلوبين

كشف رئيس مجلس إدارة جمعية التكافل لرعاية السجناء الدكتور مساعد مندني عن مساعدة 66 حالة من السجناء والمطلوبين من الرجال و14 حالة من النساء منذ بداية حملة فرحة رمضان بمبلغ 52267 وكذلك مساعدة 213 حالة إنسانية مختلفة من أسر سجناء ومرضى وكبار السن.

وبين د. مندني في تصريح صحافي أن جمعية التكافل لرعاية السجناء قامت بدراسة ما يقارب من 200 حالة من حالات الضبط والإحضار والسجناء والموقوفين منذ بداية فرحة رمضان وتم مساعدة عدد قليل منها لضيق ذات اليد وعدم توفر المبالغ الكافية لدى الجمعية لمساعدتها جميعها لافتا إلى أن تلك الحالات في إنتظار الإفراج عنهم ورفع الضبط والإحضار كذلك آملين أن ينعموا بقيام وصيام العشر الأواخر من رمضان مع أهلهم وذويهم أو يعيدوا معهم عيد الفطر السعيد لافتا إلى أن تلك الحالات بحاجة لفزعة أهل الخير والمتبرعين خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك وناشد أهل الخير أهل هذا البلد الكريم المعطاء الذين جبلوا على نجدة الملهوف فك كربة إخوانهم السجناء والمطلوبين ورفع الضبط والإحضار عنهم إقتداء بالرسول الكريم في مساعدة الأخوة الغارمين بالزكاة والصدقات التي أمر بها الله عز وجل وكذلك مساعدة الفقراء والمساكين وأبناء السبيل الذين ربما أعجزهم ضيق ذات اليد من الإيفاء بالتزاماتهم المالية وهم ليسوا في بلدهم وربما ينعموا بقضاء الأيام الأخيرة المباركة من الشهر الكريم في أوطانهم. ولفت د مندني أن جمعية التكافل تستقبل الأخوة المتبرعين طوال أيام الأسبوع حتى في أيام العطل الرسمية طيلة شهر رمضان المبارك وترد على أي استفسار من المتبرعين عن الحالات من خلال هواتف الجمعية وهي 94064060 أو 94064061 أو 24834414 أو اللجنة النسائية 94064069.

مستمرون في توعية المواطنين والمقيمين بأهمية المنتج الوطني للإقبال عليه

«منا وفينا» وزعت القرقيعان في سليل الجهراء

جانب من فعاليات حملة منا وفينا

تواصلا مع فعاليات الحملة الإعلامية للترويج والدعم للمنتج الوطني «منا وفينا» التي تنظمها الهيئة العامة للصناعة وبدأت فعالياتها منذ أكثر من عام ونصف العام نظم القائمون على الحفلة حفل قرقيعان في مجمع سليل الجهراء حيث شارك رواد المجمع مع منظمو الحملة وشارك أطفالهم في فعاليات الإحتفالية حيث تم توزيع القرقيعان على كل الأطفال.

وقال القائمون على الحملة أنهم حرصوا على توزيع القرقيعان في سلسيل الجهراء حتى تعم فعاليات الحملة كافة المحافظات وأن لا تكون في المحافظات القريبة فقط وقالوا أنهم لاحظوا توافد كبير من قبل رواد مجمع سليل الجهراء ولم يكن متوقع هذا الحضور كما تفاجأوا بأن حملة منا وفينا لها صدى كبير لديهم ويتابعون كل فعالياتها.

واضافوا أن فعاليات الحملة مستمرة على مدار العام وأن هناك العديد من الفعاليات التي تستهدف الجمهور عقب شهر رمضان في العديد من المجمعات التجارية كما يوجد فعاليات ستقام في المدارس عقب عودة المدارس مع الفصل الدراسي الجديد مبينين أن الهدف من كل هذه الفعاليات التوعية ولفت النظر للمواطنين والمقيمين للمنتج الوطني والإقبال على شرائه.

تتمات

لا هدنة مع الحكومة

حكومته المقبلة، رافضين الاستناد إلى مبدأ «المحاصصة» الذي أثبت فشله مرارا في اختيار الوزراء، ودعوا إلى أن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد في الاختيار

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها عدد كبير من النواب، خلال مشاركتهم في مناسبتين، إحداهما مساء أمس الأول في الاجتماع التشاوري الاول الذي عقد بديوان النائب سعدون حماد وحضره 16 نائبا، وجرى خلاله بحث عدد من المواضيع، أبرزها التشكيلة الحكومية وانتخابات مناصب مكتب المجلس ولجانه وبرنامج عمل الحكومة المقبلة.

وعقب الاجتماع قال النائب سعدون حماد ان الدعوة كانت للتعارف والتشاور للتناقش في أمور الساحة السياسية كما تطرقنا لعدة مواضيع اهمها الرئاسة واللجان وهناك شبه اتفاق ان تكون اللجان بالتزكية، لأن المجلس سيعقد جلسة واحدة.

كما كشف حماد ان بعض النواب بينوا ان نسبة التغيير في الحكومة لن تقل عن 50 في المئة، كما تم استعراض اسماء الوزراء الذين خرجوا من الوزارة والأسماء الجدد وهناك بعض التحفظات، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة أولويات وهذه اللجنة هي الوحيدة التي ستستمر في فترة الصيف لترتيب الأولويات خلال المرحلة القادمة.

أضاف ان المرشحين للرئاسة أربعة وهم علي الراشد وروضان الروضان وعلي العمير ومرزوق الغانم، «وحاولنا ان تكون هناك تصفية على اثنين كي لاتكون هناك جولتان، الا ان الجماعة أصروا على الترشح».

بدوره قال النائب مرزوق الغانم من اجتماع حماد: من يفز بالمناصب القيادية سنكون له عونا ونبقى إخوة نحترم بعضنا ونريد مجلسا لا توجد فيه صراعات وحزازات، والناس لديها طموح ونتمنى ان يكون المجلس وفق هذا الطموح، وانا أعرف ان المجتمعين شددوا على احترام بعضنا البعض بغض النظر عن المناصب ومن يحوزها.

وكشف النائب خليل عبدالله ان الاجتماع كان من اجل وضع معايير لمناصب مكتب المجلس، خصوصا في منصب نائب الرئيس الذي ترشح له سبعة نواب، وبالنهاية هي ممارسة ديمقراطية تحكمها الأرقام والدستور وهو حق للجميع،متطلعا لخروج الشخص المناسب لقيادة المرحلة المقبلة داخل المجلس ونتطلع ان تكون الحكومة موازية المجلس وقادرة على قراءة تطلعات الشعب الكويتي، كما اننا نامل أن تكون الحكومة المقبلة شابة وذات فكر بعيدة عن اي أمر آخر.

واكد عبدالله حق النواب الكامل بالقيام بدورهم حسب اللائحة والدستور، في حال عودة الوزراء الذين قصروا خلال المرحلة السابقة، لافتا إلى أن الفترة القادمة هي فترة محاسبة لكل من يتسبب بتأخير عجلة التنمية والشعب الكويتي يئن ومحبط من حال البلد وهذا لايمكن السكوت عنه.

وأشار إلى أن المؤشرات الإقليمية المحيطة بالبلاد خطيرة، وعلينا ان نجعل المواطن الكويتي يشعر بالعدالة والمساواة لانها من أسباب الاستقرار.

أضاف ان الاجتماع لم يتطرق لتاجيل الاستجوابات، مؤكدا رفضة التام لمثل هذه الخيارات.

بدوره أوضح النائب صالح عاشور ان الاجتماع كان للتعارف ووضع تصور للمرحلة المقبلة والتكهنات حول الحكومة المقبلة، وتمنى المجتمعون ان تكون الحكومة تحمل تصورا واضحا من خلال المشاريع ومحاولة إعادة ثقة الشارع بالحكومة والمجلس.

أضاف عاشور ان المرشحين للرئاسة 4 ونائب الرئيس 7 وامين السر اثنان والمراقب اثنان، وبسبب غياب معظمهم لم يتطرق الاجتماع لحسم مناصب مكتب المجلس.

من ناحيته قال النائب محمد الهدية اقترح بعض النواب ان تكون اللجان بالتزكية، لأن المرحلة القادمة ستكون إجازة للمجلس، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة أولويات وكل عضو يقدم لهذه اللجنة اولوياته، حتى يتم التنسيق لعرضها في بداية دور الانعقاد المقبل

وطالب الهدية بأن تنعكس نتائج الانتخابات في تشكيل الحكومة، وان تكون على قدر الطموح من أجل ان تكون فترة استقرار وإنجاز.

كما اوضح النائب روضان الروضان ان انتخابات مناصب مكتب المجلس ستكون قوية، نظرا للتنافس الشديد، لافتا الى ان المجتمعين اتفقوا على التعاون مع الفائز بمنصب رئيس المجلس متمنين التوفيق للجميع.

وشدد النائب عبدالله التميمي على ضرورة عدم تغييب الدور الرقابي في مجلس الأمة من خلال تعطيله أو تأجيله، بل لابد من تفعيله إن دعت الحاجة، مضيفا: «ليحسب أي وزير حسابه بأنه سيحاسب من اول يوم توليه منصبه».

وقال التميمي: «عليهم أن يعلموا أن الدور الرقابي للمجلس سيفعّل في اي وقت، متى ما اقتضت الأمور ذلك دون النظر إلى الفترات الزمنية»، مطالبا بـ «ابعاد وزراء التازيم خلال التشكيل الحكومي المقبل، واختيار كفاءات قادرة على الانجاز».

من جهة أخرى عقدت الامانة العامه لمجلس الامه أمس لقاء تنويريا للاعضاء الجدد حضره 12 نائبا، اعلن بعده النائب عودة الرويعي تراجعه عن استجواب وزير المالية مصطفى الشمالي بعد نفي الوزير أن يكون قد ادلى بتصريح «لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة»، مطالبا في الوقت ذاته بعدم توزير الشمالي لأن مشاكله كثيرة مع الشعب الكويتي.

وقال الرويعي: نتطلع الى حكومة ومجلس متعاونين وقادرين على حسم القضايا كافة، وخصوصا القضايا الصحية والتربوية والتعليمية، مشددا على ضرورة اصلاح السلطة التنفيذية اولا من خلال حسن اختيار عناصرها، وأكد ان النواب لن يكتفوا بوضع ايديهم على مكامن الخلل، بل سيضعون الحلول.

وتمنى الا يعود الوزراء الذين اثبتت التجارب السابقة اخفاقهم، وان يتم قراءة مخرجات المجلس الحالي بشكل جيد والاتيان بحكومة تتناسب مع هذه المخرجات، والتركيز على العناصر الشبابية لأن المجلس.. مجلس شباب.

وتعليقا على تصريح سمو رئيس مجلس الوزراء بانه لن يخضع للضغوط في تشكيل الحكومة، قال الرويعي: اتمنى ان يكون اختيار الرئيس لوزرائه بعيدا عن الضغوط، وان يتم على اسس سليمة، وينم عن احساس ومسؤولية.

وردا على سؤال عما اذا كان تلقى عرضا بالحقيبة الوزارية قال الرويعي: لا اسعى الى المنصب الوزاري.

من جهته قال النائب سلطان اللغيصم الشمري: كلنا ثقة بإختيارات سمو رئيس مجلس الوزراء، ونتطلع لأن تأتي التشكيلة متوافقة مع تطلعات الشعب الكويتي.

بدوره، تمنى النائب حمود الحمدان ان يكون التشكيل الحكومي ملائما للمرحلة وان يكون العمل جادا، مشددا على اهمية ان يكون الوزراء مدركين للأوضاع، وقارئين جيدين لخطاب سمو الامير الأخير المتضمن خارطة لما نحن عليه.

أضاف الحمدان: نحن مع اي شيء يتفق عليه النواب ويكون لصالح الكويت والمواطنين، ودفع عجلة التنمية.

وقال ان صوت المجلس يعلو علي صوت الشمالي والحكومة، متمنيا عدم عودة توزيره «لان وجوده بالحكومة استفزازي».

وتمنى النائب د. حسين القويعان ان تعكس الحكومة الجديدة مخرجات الانتخابات وتشكيلة مجلس الامة الحالي، لاسيما وانه واضح اختيار الشعب للدماء الشابة، ولذلك نتمنى ان نري وجوها شابة جديدة في هذه الحكومة، مؤكدا ان رقابته سوف تكون علي الاداء وليس علي الاشخاص، واضاف انه لن تكون عناك اي مشاكل شخصية مع احد من الحكومة وانما الامر مراقبة للاداء.

وشدد على ان من احسن فسوف يرد له التحية باحسن منها ومن يقصر فلن يكون هناك تهاون عن محاسبته، مؤكدا انه حتي الآن لم يعرض عليه المشاركة في التشكيل الحكومي.

من جانبه ناشد النائب محمد طنا سمو رئيس مجلس الوزراء بان يختار اعضاء حكومته من الأشخاص الأكفاء الذين يتعاملون مع المرحلة القادمة على أنها مفصلية، وان يكون الاختيار لمصلحة الكويت بالدرجة الاولي

كما اكد النائب عيسي الكندري انه لم تعرض عليه الحقيبة الوزارية حتى الآن، وسئل اذا ما عرضت فهل يقبل بها ام لا فأجاب: لكل حادث حديث.

اضاف انه لا يوجد اي فيتو على اعادة توزير احد من اعضاء الحكومة الحالية، مشددا علي ان اختيار الوزراء هو حق اصيل لسمو رئيس الحكومة، وطالب بضرورة ان تكون الحكومة القادمة منسجمة مع مخرجات الانتخابات وان تتعاون مع البرلمان وان تقدم برنامج عمل واضحا قابلا للتنفيذ.

في سياق آخر طالبت النائبة الدكتورة معصومة المبارك الوزراء الذين اصدروا قراراتهم بالتعيينات والنقل وغيرها، بقص الحق من انفسهم والرحيل عن الحكومة الجديدة، معتبرة أنهم «ليسوا جديرين بالبقاء».

ولفتت المبارك الى أهمية معالجة تلك القرارات الخاطئة التي اتخذوها، لاسيما ان الحكومة كانت لتصريف العاجل، موضحة كذلك أن «القرارات التي اتخذوها عبثية، وفيها احراج كبير لاي وزير يأتي من بعدهم».

وكشفت بعض المصادر لـ«الصباح» عن وجود توجه لتوزير نائب يجمع بين عضوية المجلس الحالي «مجلس 2009» وذلك لتفادي اللغط الذي يمكن ان يثار حول وجود شبهات دستورية معينة في هذا الشان.

مجلس الأمن

ويقضي الاتفاق بان تخصص الكويت 80 مليون دولار لتمويل مشروع بناء مجمع سكني بدلا من المنازل الموجودة في منطقة أم قصر بقرب الخط الحدودي بين البلدين بهدف تسهيل صيانة العلامات الحدودية.

ووافقت الحكومة العراقية على أن تخضع إدارة المشروع في أم قصر ماليا ورقابيا للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وأرفق نص مذكرة التفاهم في رسالة مشتركة قدمها القائم بالأعمال في البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة عبدالعزيز الجارالله والسفير العراقي محمد علي الحكيم.

عزام الصباح

الاباء» مشددا على «أن جميع الاعتبارات تنصهر امام اللحمة الوطنية».

واعرب عن سعادته بلقاء رجال الدين ووجهاء البحرين الذين قدموا لتهنئة الكويت حكومة وشعبا بشهر رمضان الفضيل مؤكدا اهمية هذا التواصل الذي من شانه أن يسهم في تعزيز العلاقات المتينة والأواصر التي تربط بين البلدين الشقيقين.

«الداخلية»: تفعيل

المرور وتعريض حياة الآخرين للخطر،والمركبات المهملة فوق الأرصفة أو مهملة في الطريق العامة.

وقال العلي في تصريح صحافي أمس أن القرار جاء إعمالا لنص المادة 207 البندين 21 – 22 من اللائحة التنفيذية لقانون المرور والتي تنص على أن «يجوز حجز المركبة الآلية أو السيارة من أي نوع في حال وجدت منتظرة في مكان من الأماكن الممنوع الانتظار أو الوقوف فيها أو في الأماكن التي من شأن تواجدها فيها إعاقة حركة المرور أو تعريضها للخطر أو كانت منتظرة فوق الأرصفة أو إذا تركت أو أجزاء منها مهملة في أي مكان بالطرق العامة وإذا ضبطت واقفة في الأماكن المخصصة للمعاقين».

وشدد اللواء العلي على أن رجال المرور سيطبقون هذه القواعد بحزم في كل الأحوال من أجل تحقيق الانضباط المروري والسيولة في كافة الطرق بمحافظات الكويت الست.

ونوه بالدور التوعوي لإدارة الإعلام الأمني وما تقوم به من جهد متواصل من أجل ذلك من خلال حملاتها التوعوية المستمرة،مبينا أن قطاع المرور يواصل تكثيف جهوده لإعادة الانضباط في الشوارع والطرق العامة والعمل على تحقيق الانسيابية في حركة المرور والحيلولة دون حدوث عرقلة أو إعاقة للحركة.

وأوضح أن هذا يأتي طبقا لتوجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود والتي يتابع تنفيذها عن كثب وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر.

جلوي مديراً

الفروانية ومبارك الكبير وحولي والاحمدي.

ونص القرار على تعيين العميد فرج حمد شرهان جلوي الشمري مديرا عاما لمديرية أمن محافظة الفروانية والعميد محمد خليفة عيسى خليفة الدين مديرا عاما لمديرية امن محافظة مبارك الكبير والعميد محمد علي نواف سالم العنزي مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة الفروانية.

كما نص القرار على تعيين العقيد نافع ثامر جابر خلف العنزي مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير والعقيد عبدالله حمد عبدالله مسفر العجمي مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة حولي والعقيد علي محمد صالح الحيمر المري مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة الاحمدي.

«المواصلات»: تراخيص

الصغيرة وما في حكمها والغاء جميع التراخيص الممنوحة للشركات الخاصة بتقديم تلك الخدمات.

وقال الوزير الاذينة في تصريح صحافي أمس ان المواصلات طرحت وللمرة الاولى قرارا حول مشروع يسمح للشركات المرخص لها والمتخصصة فنيا بالانتقال الى منازل وشاليهات المواطنين لتقديم خدمات قياس ومسح وتفتيش القوارب في مكانها دون الحاجة الى نقل القارب الى مقار الشركات أو مقر الوزارة.

وأضاف ان هذا القرار جاء بغية وضع الاسس والضوابط التنظيمية لتراخيص الشركات التي تقدم خدمات القياس والمسح والتفتيش البحري للسفن الصغيرة التي لا تزيد حمولتها الاجمالية عن 150 طنا وما في حكمها من الطرادات والدراجات البحرية.

وأوضح ان المقابل المادي لمنح الترخيص للشركات هو 30 الف دينار كويتي لمدة سنتين غير قابل للرد مع جواز تجديد الترخيص لمدد أخرى بقرار من الوزير بشروط مغايرة لما ورد في هذا القرار وذلك الى جانب التزام الشركة المرخص لها بتقديم خطاب ضمان غير مشروط قيمته 30 الف دينار لصالح الوزارة على أن يظل ساريا طوال فترة الترخيص.

وذكر انه تحظر مزاولة نشاط تقديم الخدمات محل هذا القرار دون الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة «والا سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية كافة لمن تثبت مزاولته لهذا النشاط دون ترخيص» كما على الشركات و المؤسسات العاملة في هذه الخدمات التي تتوافر فيها الخبرات السابقة والكفاءة الفنية والمالية للعمل كمقدمين لهذه الخدمات أن تتقدم الى الوزارة بطلب الترخيص مرفقا بالمستندات الدالة على ذلك.

وبين الوزير الاذينة أنه على الشركات الممنوح لها التراخيص الالتزام بالضوابط والاسعار التي تحددها الوزارة وأن تعمل وفقا للضوابط والاشتراطات الفنية والمالية الواردة بالقرار على أن تكون الشركة مؤهلة لتقديم الخدمات محل هذا الترخيص مع الالتزام بالضوابط والتعرفة التي تضعها بشأن سقف أسعار الخدمات المقدمة.

ولفت الى انه على الشركة المؤهلة وضع قائمة الاسعار في مكان ظاهر بمركز الخدمة مع تزويد الوزارة بجميع الاتفاقات والعقود المبرمة مع المستفيدين من الخدمة وتقديم الاحصائيات والمعلومات والبيانات الخاصة بنشاط الشركة والتي تطلبها الوزارة لاداء دورها الاشرافي.

وأفاد بأن المرخص له يتحمل جميع تكاليف تقديم خدماته مع أخذ الموافقة على شروط الخدمة المقدمة من قبل المرخص له للمستفيدين كما يشترط أن تكون مواصفات جميع الاجهزة الخاصة بتشغيل وتقديم الخدمة مطابقة تماما للمواصفات القياسية الدولية والمعايير المقبولة والمعتمدة عالميا.

وقال ان القرار يشترط على المرخص له تزويد المواصلات بمواقع واحداثيات جميع مراكز خدمته العاملة داخل الكويت والزامه بتقديم الخدمات لجميع طالبيها دون تمييز بينهم مع توفير وتجهيز –على نفقته الخاصة– مراكز للخدمة وللدعم الفني للمستفيدين من خلال كوادر فنية عالية التاهيل بعد الاعتماد.

وأكد الوزير الاذينة ضرورة تعهد الشركة المؤهلة بتقديم تقرير ربع سنوي عن مستوى الخدمة للوزارة لضمان كفاءة تقديم الخدمات المذكورة ودفع جميع رسوم الخدمات المرخصة والالتزام بتنفيذ مايرد باعلاناتها وعروضها التجارية المقدمة الى المستفيدين ووضع شهادة الترخيص بمباشرة الخدمة في مكان بارز من مركز الخدمة.

وأوضح أنه «يجوز للمرخص له فتح أكثر من فرع لمباشرة نشاطه بعد الحصول على ترخيص مستقل لكل فرع جديد لمدة سنتين مقابل دفع مبلغ 5000 دينار وتقديم خطاب ضمان غير مشروط لكل فرع جديد قيمته 5000 دينار وان يظل ساريا طوال فترة ترخيص الفرع على أن يلتزم المرخص له بتقديم الخدمة في ظل قواعد المنافسة الحرة التي تقررها الوزارة.

وأشار الى أن للوزارة الحق في انهاء الترخيص قبل انتهاء مدته اذا صدر قرار أو حكم نهائي من جهة قضائية مختصة بتصفية أو افلاس المرخص له أو ثبت أن المرخص له قد استخدم بنفسه أو بواسطة غيره غشا أو تلاعبا في البيانات أو المعلومات التي حصل بناء عليها على الترخيص أو اذا اقتضت المصلحة العامة الغاء الترخيص.

الداخلية المصرية

«رابعة العدوية» و «النهضة»، نظراً لما تمثله تلك الأوضاع من تهديد للأمن القومي المصري، وترويع غير مقبول للمواطنين.

أضاف البيان أنه بناء على تكليف وزير الداخلية باتخاذ كل ما يلزم في إطار أحكام الدستور والقانون، فإن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية قد عقد في الساعات الأول من صباح الخميس، اجتماعاً موسعاً ضم عدداً من القيادات الأمنية، لبحث إجراءات وآليات تنفيذ القرار بما يحفظ للأمن القومي سلامته وللمواطنين أمنهم واستقرارهم.

وأكد وزير الداخلية خلال الاجتماع حرص أجهزة الوزارة على سلامة وأمن المواطنين وحفظ الاستقرار للشعب المصري.

من جهة أخرى أفاد مراسل قناة «العربية» في القاهرة أن قوات الجيش المصري لا تزال في مواقعها في ميادين القاهرة، نافيا ما نشرته صحيفة «اليوم السابع» نقلاً عن وكالة «الأناضول»، وأكد أنه ما من تحركات جرت على مواقع الجيش، على الرغم من تفويض مجلس الوزراء للداخلية بفض الاعتصامات، إلا أن الداخلية تنتظر قرارا من النيابة العامة للبدء بفض تلك الاعتصامات.

وأوضح أن فض الاعتصامات سيتم على مراحل، تبدأ أولاً بإخبار المعتصمين بإخراج النساء والأطفال، وثانيا سينتقل لمحاولة إنهاء تلك الاعتصامات مع محاولة الحفاظ قدر الإمكان على حقوق أولئك المعتصمين. وأشار إلى أن فض الاعتصام سيأخذ وقتا قد يصل لعدة أيام.

وتتجه الأنظار خلال الساعات القادمة في مصر نحو رابعة العدوية والنهضة، بعد أن أوعزت الحكومة للداخلية بفض اعتصام الإخوان فيهما، كونه أصبح يشكل تهديدا للأمن القومي المصري.

وحمل بيان الحكومة في طياته استخدام ما يلزم لفض الاعتصام في إطار أحكام الدستور والقانون. وكان مجلس الوزراء المصري قد كلف وزارة الداخلية أمس الأول الأربعاء رسمياً بفض الاعتصام «غير المقبول» للإسلاميين بالقاهرة. وقال إنه سيتخذ «كل الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا الخطر ووضع حد له»، بحسب ما أعلن المجلس.

وأكد المجلس أن اعتصام الإخوان المسلمين في ميدان رابعة العدوية بحي مدينة نصر شرق القاهرة «يمثل خطرا على الأمن القومي المصري». من جانب آخر خرجت مسيرة للإخوان من مسجد الرحمة بالهرم إلى شارع المحولات وحدثت اشتباكات في منطقة المطبعة أسفرت عن إصابة 10 أشخاص، حيث اشتبك الإخوان مع أصحاب المحال التجارية بالمنطقة مما أدى لوقوع إصابات.

100 قتيل

المتخصص في نشر الصور وتبادلها. ويظهر الأسد في بعض تلك الصور يعمل في مكتبه أو يلوح بيده موجها تحية إلى جمع من المناصرين. وتظهر صور أخرى أسماء تكلم مجموعة من الفتيان أو تواسي طفلا أو تهنئ طلابا تخرجوا لتوهم.

في المقابل، اعتبرت الولايات المتحدة أمس الأربعاء أن إنشاء الرئاسة السورية صفحة لها على إنستغرام، حيث نشرت صورا للأسد وهو يحيي أنصاره وأخرى لزوجته أسماء، وهي تزور مستشفى، خطوة «مثيرة للاشمئزاز» ولا تعكس أبدا حقيقة الحرب الدائرة في سوريا. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية ماري هارف «هذه ليست سوى مناورة علاقات عامة خسيسة».

وأضافت: «إنه لأمر مثير للاشمئزاز أن يقوم نظام الأسد باستخدام هذا الحساب للتعمية على الوحشية والمعاناة اللتين يتسبب بهما».

كما أكدت المتحدثة الأميركية أن حساب الرئاسة السورية على إنستغرام يتجاهل «الفظائع» التي ارتكبت في حمص وفي مناطق سورية أخرى.

وقالت «ندعو الناس إلى مشاهدة الصور التي لم تتم تصفيتها والتي تصور حقيقة ما يجري على الأرض».

يذكر أن للرئاسة السورية صفحات أصلا على مواقع يوتيوب وفيسبوك وتويتر للتواصل الاجتماعي.

يأتي هذا في وقت وثقت شبكة سانا الثورة مقتل أكثر من 100 شخص في مجزرة الطواحين بريف دمشق، كما أفادت عن قيام قوات النظام بقصف عنيف على مدى يومين منطقة الطواحين بالطيران الحربي والمدافع وصواريخ أرض، ونقلت الشبكة عن الجيش الحر مناشدته لدعمه في مواجهة قوات النظام في محيط تلك المنطقة.

من جهتها أفادت الهيئة العامة للثورة بان أحياء دمشق الجنوبية كالحجر الأسود والتضامن ومخيم اليرموك والقدم تعرضت لقصف عنيف. وفي حلب تعرضت بلدة المنصورة وتل رفعت لقصف مدفعي وصاروخي. وتعرضت مناطق في حمص المحاصرة كالحولة وحي الوعر وبلدة عز الدين للقصف.

البرلمان الأسباني

وذكر راخوي أنه كان مترددا من قبل في الرد على أحاديث وصفها بأنها لم تكن تتمتع بمصداقية لكنها «بدأت تضر بصورة أسبانيا».

وتتعلق القضية بمدفوعات غير قانونية تابعة لصندوق تبرعات بالحزب كان يديره لويس بارسيناس، أمين الصندوق السابق للحزب الشعبي الحاكم.

وينكر راخوي وأعضاء آخرين في الحزب الشعبي الحاكم حصولهم على أي مدفوعات بصورة غير قانونية ، لكن القضية أثارت حالة سخط كبير واحتجاجات مناهضة للحكومة ومطالبة باستقالة رئيس الوزراء ، وتأتي المزاعم في وقت حساس حيث تعاني أسبانيا من ركود من معدلات بطالة مرتفعة.

ووقعت مصادمات بين متظاهرين معارضين للحكومة والشرطة في منتصف يوليو بعدما تجمع أكثر من ألف شخص أمام مقر الحزب الشعبي للمطالبة برحيل الحكومة.

ويمثل راخوي أمام البرلمان بعد تهديد بالتصويت على سحب الثقة من حكومته.